

الفصل الخامس

قميص القيد الذهبى

عندما كنت فى تلك الرحلة لمراقبة الانتخابات فى القرى الصينية، وأثناء تجولنا أنا والمترجم فى قرية هينج داو تقابلنا مع مزارع تحول إلى ميكانيكى، يوجد عنده أوز وخنازير فى الفناء الأمامى، ولكن يوجد لديه جهاز ستريو وتليفزيون ملون داخل كوخه المبنى من الآجر. لاحظ المترجم الذى يرافقنى، وهو طالب صينى يدرس فى أمريكا شيئاً لم أكن لألاحظه مطلقاً - وهو أنه لا يوجد أى مكبرات للصوت فى القرية. فقد كان الحزب الشيوعى أثناء فترة حكم ماو تسى تونج يضع مكبرات للصوت فى «اللواءات» حسبما كان يطلق على القرى الصغيرة، وكان يستخدمها فى إطلاق الدعايات وغيرها من الرسائل لحفز العمال. سألنا مضيفنا عما جرى لمكبرات الصوت تلك.

أجابنا القروى قائلاً «لقد انتزعناها فى العام الماضى. فلم يعد هناك من يريد الاستماع إليها بعد الآن. لقد أصبح لدينا الآن أجهزة استريو وتليفزيون». ولكن ما لم يفصح القروى عنه هو أنه لم يعد هناك من يريد الاستماع إلى رسائل من بيجنج (بكين) والحزب الشيوعى؛ لأنهم أصبحوا يعرفون ماذا تدعو إليه تعاليم ماو تسى تونج وما لا تدعو إليه. وأصبحت الرسالة التى يبعثون بها أبسط كثيراً من ذلك وهى: «اعتمدوا على أنفسكم. ابحثوا لأنفسكم عن وظائف. وأرسلوا إلينا الأموال».

وقبل ذلك ببضعة شهور كنت فى تايلاند أرقب اقتصاد تايلاند الرأسمالى الحميم وهو يهوى منزلاً نحو القاع. وكنت قد ربت مقابلة صحفية مع سيريفات فورافيتثويكون، وهو أحد العاملين فى مجال المنشآت العقارية ممن أفلسوا فى الانهيار الاقتصادى التايلاندى. وأصبح هو وزوجته بمثابة ملصق إعلانات عن الانهيار التايلاندى؛ لأنهما قررا التحول إلى مهنة بيع السندويتشات بغية الاقتصاد فى الإنفاق. استأجر هذان الزوجان، اللذان كانا سابقاً من الأغنياء، مكاناً خالياً فى وسط بانكوك، وربتا عملية لصنع الساندويتشات مع كثيرين ممن كانوا يعملون معهما من قبل، وبدأوا جميعاً فى عملية لتوزيع سندويتشات الهامبورجر والجبن الطازجة فى أنحاء شوارع بانكوك. وصل سيريفات إلى المكان الذى سنجرى فيه اللقاء حاملاً صندوق رحلات أصفر اللون معلقاً حول رقبته مثل بائع الساندويتشات الجائل فى مباريات البيسبول الأمريكية. غير أن أكثر ما ظل عالقاً فى ذاكرتى من هذا الحديث هو غياب أى مرارة فى صوته، وحالة الاستسلام الموجعة التى بدت عليه. وكانت الرسالة التى يبعث بها هى أن تايلاند اختلطت فيها الأمور. وأن الناس يدركون ذلك. وأن عليهم الآن أن يشدوا الأحزمة حول البطون، وأن يقبلوا بما نزل بهم، ولا يوجد شئ آخر يقال. سألته، ألا يشعر بالغضب؟ ألا يود لو أنه أشعل النيران فى بعض المباني الحكومية للتعبير عن غضبه لما ألمَّ به من إفلاس؟

قال سيريفات كلا موضحاً. «لقد سقطت الشيوعية، وسقطت الاشتراكية، ولم يعد هناك الآن سوى الرأسمالية. ونحن لا نريد العودة مرة أخرى إلى الغابة؛ فجميعنا نريد مستويات أفضل للمعيشة، ومن ثم فما عليك إلا أن تعمل على نجاح الرأسمالية، لأنه ليس لديك بديل آخر. ينبغى لنا أن نحسن من أنفسنا ونسير وفق القواعد التى تسرى على العالم... فلا بقاء إلا لمن له قدرة على المنافسة. وربما سيحتاج الأمر إلى حكومة وحدة وطنية، لأن العبء هائل».

وبعد عدة شهور استمعت إلى محاضرة في واشنطن ألقاها أناتولى تشوباييس، مهندس الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة المعيبة في روسيا. وكان تشوباييس قد حضر إلى واشنطن لتوجيه نداء أخير لصندوق النقد الدولي من أجل تقديم مزيد من المساعدات لروسيا، غير أن مجلس النواب الروسى «الدوما» الذى ما زال الشيوعيون يسيطرون عليه كان يقاوم شروط صندوق النقد الدولي. كما كان الدوما يتهم تشوباييس بصفة مستمرة بأنه خائن وعميل للأجانب لأنه يقدم مطالب لصندوق النقد الدولي بأن تجرى روسيا إصلاحات جذرية فى اقتصادها تسير على الخطوط الحقيقية للسوق الحرة. عندئذ سألت تشوباييس كيف يرد على منتقديه قال لى: 'حسناً، أقول لهم، تشوباييس بالفعل جاسوس للمخابرات المركزية الأمريكية ولصندوق النقد الدولي. فما هو البديل لديكم إذن؟ هل لديكم أية أفكار عملية (بديلة)؟' وأضاف تشوباييس أنه لم يحصل قط على إجابة شافية لتساؤلاته، لأنه لا يوجد لدى الشيوعيين بديل بالفعل.

وكنت فى البرازيل بعد بضعة أشهر، حيث أجريت مقابلة صحفية مع فايو فيلدمان، وزير البيئة السابق فى ساو باولو، والنائب الفيدرالى فى البرلمان البرازيلى، الذى كان يخوض حملة انتخابية لإعادة انتخابه فى ساو باولو. وكان مكتبه بمثابة خلية نحل من العاملين فى الحملة الانتخابية المنهمكين وسط الملصقات وغيرها من أدوات الحملة الانتخابية. كان فيلدمان ليبرالياً وسألته عن طبيعة الجدل السياسى الدائر اليوم فى البرازيل. أجابنى قائلاً: «لقد فقد اليسار [الأيدولوجى] مصداقيته فى البرازيل. والتحدى الذى تواجهه الحكومة الفيدرالية يتمثل فى الوظائف وتوفير فرص العمل. إن عليهم توليد وتوزيع الدخل. فما هو إذن برنامج اليسار؟ ليست لديه مقترحات لتوليد الدخل، وإنما فقط لتوزيعه».

ماذا نستخلص من هذه القصص؟ بعد أن اجتمعت الديمقراطيات الثلاث في أواخر الثمانينيات ونسفت جميع الأسوار، نسفت أيضاً كل البدائل الأيديولوجية الرئيسية لرأسمالية السوق الحرة. قد يستطيع الناس الحديث عن البدائل للسوق الحرة والتكامل العالمى، وقد يستطيعون المطالبة بهذه البدائل، وقد يستطيعون الإصرار على «طريق ثالث»، ولكن لم يظهر حتى الآن أى من هذه البدائل.

يختلف ذلك أشد الاختلاف عن الحقبة الأولى للعملة؛ ففي أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما اجتاحت الثورة الصناعية ورأسمالية التمويل العالمى أنحاء أوروبا وأمريكا، شعر الكثيرون من الناس بالصدمة إزاء وحشية الداروينية و«المصانع الشيطانية السوداء». فقد أطاحت بالنظم والطبقات القديمة، وأفرزت تفاوتات هائلة فى الدخل وعرضت الجميع للضغوط، غير أنها أفرزت أيضاً ارتفاعات حادة فى مستويات المعيشة لأولئك الذين يتمكنون من شق طريق لهم فيها. وفجرت هذه التجربة الكثير من الجدل والعقائد الثورية، حيث كان الناس يحاولون التخفيف عن العمال من أشد جوانب رأسمالية السوق الحرة قسوة فى تلك الأيام. لقد وصف كارل ماركس وفريدريك إنجلز هذه الحقبة فى كتابهما **البيان الشيوعى** حيث قالوا: «إن إحداث ثورة مستمرة فى الإنتاج، والاضطراب الذى لا ينقطع بكل الظروف الاجتماعية، والشكوك وإثارة المشاعر التى لا تنتهى هو ما يميز عصر البورجوازية عن كل العصور السابقة له. فقد اجتاحت كل العلاقات الثابتة سريعة التجمد، بكل ما يتصل بها من أهواء وأفكار لا تقوى على الصمود، أما الجديد منها فيصبح قديماً قبل أن يقوى ويتعزز. وانصهر كل ما هو صلب وذهب أدراج الرياح، وأصبح كل ما هو مقدس دنساً، وأجبر الإنسان فى النهاية على المواجهة بأحاسيسه الواعية، ومواجهة ظروفه الحقيقية للحياة، وعلاقاته مع أخيه الإنسان».

فى النهاىة؁ جاء أناس أعلنوا أنهم يستطيعون انتزاع هذه العناصر التى تشيع عدم الاستقرار والقسوة فى نظام السوق الحرة؁ ثم خلق عالم لن يعتمد قط على الطبقة الرأسمالية البورجوازية الجامحة. سوف تكون لهم حكومة تخطط وتمول كل شئ مركزياً؁ وتوزع الإنتاج على كل عامل كل بحسب احتياجاته وتتوقع من كل عامل أن يسهم حسب قدراته. وكان من بين أسماء هؤلاء الثوريين إنجلز؁ وماركس؁ ولينين؁ وموسولينى. وساعدت البدائل التى قدموها لنظم التخطيط المركزى غير الديموقراطية؁ مثل الشيوعية والاشتراكية والفاشية؁ على إجهاض حقبة العولة الأولى طوال الفترة التى عاشتها هذه التجارب منذ عام 1917 حتى عام 1989.

وليس هناك ما يقال عن هذه البدائل سوى أنها لم تنجح؁ وكان الناس الذين أصدروا هذا الحكم عليها هم من عاشوا فى ظلها. وهكذا؁ فإنه مع انهيار الشيوعية فى أوروبا وفى الاتحاد السوفيتى وفى الصين؁ وانهيار كل الأسوار التى كانت تحمى هذه النظم؁ فإن البديل الأيديولوجى ليس فى متناول هؤلاء الذين لا يسعدون بتلك القسوة الداروينية لرأسمالية السوق الحرة الآن. وإذا انتهى بنا الحال إلى السؤال عن أكثر النظم فاعلية فى توليد مستويات للمعيشة ترتفع بصفة مستمرة؁ عندئذ سوف يتوقف الحوار التاريخى. والإجابة واحدة وهى رأسمالية السوق الحرة. قد تكون النظم الأخرى قادرة على توزيع وتقسيم الدخل على نحو أكثر كفاءة وعدالة؁ ولكن أياً منها لا يستطيع توليد هذا الدخل لتوزيعه بهذه الكفاءة مثل رأسمالية السوق الحرة. وأصبحت هذه الحقيقة معروفة لمزيد ومزيد من الناس. وهكذا؁ فإنه من وجهة النظر الأيديولوجية؁ لم يعد هناك رقائق الشيكولاتة بالنعناع؁ ولم تعد هناك كعكة بطعم الفراولة؁ ولم يعد هناك عصير الليمون. اليوم لم يعد هناك سوى الفانيليا التى تباع فى السوق الحرة وكوريا الجنوبية. ربما تكون هناك ماركات مختلفة من فانيليا السوق الحرة وعليك أن تكيف مجتمعك لذلك إما أسرع وإما أبطأ. ولكنك فى النهاية إذا أردت مستويات

مرتفعة للمعيشة فى عالم سقطت فيه الأسوار، فإن السوق الحرة هى البديل الأيديولوجى الموجود. أى ليس هناك سوى طريق واحد، وسرعات مختلفة. ولكنه طريق واحد.

عندما تعترف دولتك بهذه الحقيقة، وعندما تعترف بقواعد السوق الحرة فى نظام الاقتصاد العالمى هذا، وعندما تقرر الالتزام بها، فإنها تستخدم ما أطلق أنا عليه اسم «قميص القيد الذهبى». هذا القميص هو السترة التى تعرف بها حقبة العولة هذه سياسياً واقتصادياً، كان للحرب الباردة حلة ما تسمى توخج وسترة نهرو والفراء الروسى. أما العولة فليس لديها سوى قميص القيد الذهبى. وإذا تعذر على دولتك تكيف نفسها لتتناسب مع هذا القميص، فإنها سرعان ما تفعل ذلك.

بدأت مارجرىت تاتشر فى انجلترا خياطة قميص القيد الذهبى ورؤجت له ابتداء من عام 1979. وسرعان ما قام رونالد ريجان بتعزيزه فى الولايات المتحدة فى الثمانينيات، بحيث أعطى لهذا القيد ولقواعد استخدامه حجماً حقيقياً حاسماً. وأصبح موضة عالمية بنهاية الحرب الباردة، بمجرد أن أطاحت الديموقراطيات الثلاث المشار إليها آنفاً بكل الموضوعات البديلة وبكل الأسوار التى كانت تحميها.

لقد حدثت الثورتان التاشيرية والريجانية لأن الأغلبية الشعبية فى هاتين الدولتين الكبيرتين اللتين تمثلان الاقتصاد الغربى خلصت إلى أن الأساليب القديمة التى تتولى فيها الحكومات توجيه الاقتصاد لا توفر ببساطة المعدلات الكافية للنمو. فقد عمد ريجان وتاتشر إلى اقتطاع أجزاء ضخمة من سلطة اتخاذ القرار الاقتصادى من الدولة، ومن المدافعين عن سياسة المجتمع العظيم ومن الاقتصاديات الكينزية التقليدية وتسليمها إلى السوق الحرة.

لابد للدولة، حتى يتسنى لها التكيف مع قميص القيد الذهبى، إما أن تتبنى القواعد الذهبية التالية وإما أن يراها الآخرون تتحرك تجاه ذلك: أن تجعل القطاع

الخاص المحرك الأساسى لنموها الاقتصادى، وأن تحتفظ بمعدل منخفض للتضخم ووثبات فى الأسعار، وأن تقلص من حجم بيروقراطية الدولة، وأن تعمل على الاحتفاظ بميزانية متوازنة بقدر الإمكان إن لم تحقق فائضاً، وإلغاء التعريفات الجمركية أو خفضها على البضائع المستوردة، وإزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية، والتخلص من نظام الحصص والاحتكارات المحلية، وزيادة الصادرات، وخصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة، وتخفيف القيود المفروضة على أسواق رؤوس الأموال، وأن تجعل عملتها قابلة للتحويل، وأن تفتح صناعاتها وأسواق الأسهم والسندات فيها أمام الملكية والاستثمار الأجنبى المباشر، وتخفف سيطرة الدولة على الاقتصاد بهدف تعزيز التنافس المحلى قدر الإمكان، وتقضى على الفساد الحكومى والدعم وابتزاز أصحاب العمل للعمال قدر الإمكان، وتفتح أنظمتها المصرفية ونظم الاتصالات أمام الملكية والتنافس الخاص، وتسمح لمواطنيها بالاختيار من بين مجموعة من البدائل المتعلقة بصناديق المعاشات المتنافسة والإدارة الأجنبية للمعاشات والصناديق المشتركة. فإذا قامت الدولة بخياطة هذه الأجزاء جميعاً معاً فسوف يصبح لديها قميص القيد الذهبى .

والمؤسف أن قميص القيد الذهبى يقترب كثيراً من «الملابس ذات المقاس الواحد التى تناسب الجميع». ومن ثم فإنه يضغط جماعات معينة، ويعتصر جماعات أخرى، ويضع المجتمع تحت ضغوط من أجل تنظيم مؤسساته الاقتصادية، ويرفع من مستوى أدائها. وهو يتخلى عن الناس بسرعة لا مثيل لها إذا خلعه عنهم، ويساعدهم أيضاً بسرعة لا مثيل لها إذا ارتدوه بالصورة السليمة. وقد لا يكون دائماً جميلاً أو رقيقاً أو مريحاً. ولكنه موجود دائماً وهو الموديل الوحيد المعروض فى هذا الموسم.

وإذا استخدمت بلادك قميص القيد الذهبى، فسوف يحدث غالباً شيان: أن ينمو الاقتصاد فى بلادك فى حين تقلص السياسة. ذلك إن ارتداء قميص القيد الذهبى، من الوجهة الاقتصادية، سوف يعزز غالباً استمرار النمو وارتفاع متوسط

الدخول، عن طريق زيادة التجارة والاستثمارات الأجنبية والخصخصة وزيادة كفاءة استخدام الموارد تحت ضغط التنافس العالمى. أما على الجبهة السياسية، فسوف يضيق قميص القيد الذهبى الاختيارات السياسية والاقتصادية أمام أولئك الذين يتولون السلطة، إلى أقصى حد ممكن. ولهذا السبب تتزايد صعوبة العثور على أى اختلافات حقيقية بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة هذه الأيام فى الدول التى ترتدى قميص القيد الذهبى. فما أن تستخدم بلادك قميص القيد الذهبى حتى تقلص الاختيارات السياسية أمامها إلى الاختيار ما بين البيسى أو الكوكا، أى فروق ضئيلة فى المذاق، أو فروق ضئيلة فى السياسات، أو تعديلات طفيفة فى التصميم لمراعاة التقاليد المحلية، أو للتخفيف قليلاً من حدة التحكم هنا أو هناك، ولكن أبداً لا يوجد انحراف كبير عن جوهر القواعد الذهبية. فالحكومات، سواء كانت بقيادة الديمقراطيين أم الجمهوريين، المحافظين أم العمال، الديجوليين أم الاشتراكيين، المسيحيين الديمقراطيين أم الاشتراكيين الديمقراطيين، التى تنحرف أكثر مما يجب عن جوهر هذه القواعد سوف ترى مستثمريها وهم يتدافعون هرباً منها، وسوف ترى أيضاً ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض تقديرات أسواق الأسهم. والطريقة الوحيدة لاكتساب حرية أكبر فى الحركة داخل قميص القيد الذهبى تتمثل فى توسيعه، والطريقة الوحيدة لتوسيعه هى الاحتفاظ به ضيقاً على الجسد. فتلك هى الفضيلة الوحيدة التى يتميز بها: كلما زاد ضيقاً وأنت ترتديه، زادت كمية الذهب التى ينتجها وزادت الحشوة التى تستطيع أن تضعها فيه لصالح مجتمعك.

ولا عجب أن الكثير من الجدل السياسى فى الدول المتقدمة قد تقلص إلى مجرد جدل حول إجراء تغييرات طفيفة فى تفصيل قميص القيد الذهبى، وليس إجراء تعديلات جذرية. فى عام 1996، كان بيل كلينتون يؤكد فى أثناء انتخابات الرئاسة ما مضمونه أنه، «بلا شك نحن نرتدى قميص القيد الذهبى، ولكن لدى طريقة نستطيع

بها أن نضع بعض الحشوة عند المرفقين، ونعمل على توسيع الوسط قليلاً». أما بوب دول مرشح الحزب الجمهورى فقد قال ما معناه، كلا، كلا. لا يمكن توسيع الوسط مطلقاً. نحتفظ به ضيقاً ولكن نضع مزيداً من الحشوة عند المرفقين». وفى الحملة الانتخابية البريطانية لعام 1997، تعهد تونى بلير فى حالة فوزه بما يعنى أساساً أن «القميص سوف يظل على ضيقه كما كان فى عهد المحافظين، ولكننا سنضيف بعض الحشوة للأكتاف والصدر». فى حين بدا منافسه المحافظ جون ميجور وكأنه يرد عليه بقوله، «حذار أن تجرؤ على لمس خيط واحد من خيوط القميص، لقد صممتها مارجريت تاتشر على أن يكون محكم التفصيل وهذا بحق السماء ما يجب أن يظل عليه». ولا عجب فى أن بادهى أشداون، زعيم حزب الأحرار البريطانى، نظر إلى كل من تونى بلير وجون ميجور فى أثناء الانتخابات البريطانية عام 1997 وأعلن أنه لا يوجد ذرة اختلاف بين الاثنين. لقد أعلن أشداون أن بلير وميجور «يسبحان فى توافق أو توازى».

بسقوط أسوار الحرب الباردة وظهور قميص القيد الذهبى أستطيع أن أرى الكثير من السباحات المتوافقة عندما أجوب العالم هذه الأيام. فقبل الانتخابات الألمانية عام 1998، التى تمكن فيها زعيم الحزب الاشتراكى جيرهارد شرودر من هزيمة هيلموت كول زعيم الحزب المسيحى الديموقراطى، نقلت وكالة أنباء أسوشيتد برس عن كارل جوزيف مييرز عضو الجمعية الألمانية للشئون الخارجية قوله عن المرشحين الألمانين: «يمكنك أن تنسى اتجاه اليمين أو اليسار. فكلاهما يجلسان فى زورق واحد». والكورى لى هونج كوو تعلم بصورة مباشرة كيف يعيش المرء داخل قميص القيد الذهبى عندما شغل منصب رئيس الوزراء فى بلاده فى منتصف التسعينيات. قال لى كوو مرة موضحاً: «اعتدنا فى الأيام الخوالى على أن نقول 'لقد أملى علينا هذا أو ذاك'، أما الآن فنقول إن 'قوى السوق' أملت علينا ذلك وأن علينا أن نتحرك فى

[إطار هذه القوى]. ولكننا لم ندرك ذلك إلا بعد مرور بعض الوقت. ولم ندرك أن النصر الذى حققته الحرب الباردة هو انتصار قوى السوق على السياسة. فالقرارات الكبرى اليوم هى ما إذا كنت ستلتزم بالديموقراطية أم لا، وما إذا كان الاقتصاد عندك سيكون مفتوحاً أم لا. فتلك هى الاختيارات الكبرى ولكن بمجرد اتخاذك لتلك الاختيارات الكبرى، سوف تصبح السياسة مجرد هندسة سياسية لتنفيذ القرارات فى إطار المساحة الضيقة المسموح لك بالتحرك فيها فى إطار هذا النظام». لقد نشأ لى هونج كوو فى ظل الحزب الوطنى الكبير الذى سيطر طويلاً على الحكم فى كوريا. غير أنه بعد الانهيار الاقتصادى لكوريا فى عامى 1997-98، وعندما أدركت البلاد أن عليها أن تزيد من إحكام قميص القيد الذهبى عليها حتى يتسنى لها مواصلة النمو واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، رفض الشعب الكورى فى ازدهاء السياسيين المخضرمين المتمسكين بالأسلوب القديم، وانتخب للرئاسة كيم داي يونج الليبرالى الذى ظل فترة طويلة مدافعاً عن حقوق الإنسان وتزعم حزب المؤتمر الوطنى للسياسات الجديدة المعارض. غير أن كيم طلب من لى التوجه إلى واشنطن ليكون سفيراً لبلاده هناك على كل حال. وأخبرنى لى: «لم يكن معقولاً من قبل أن يتوجه شخص مثلى، كان مرشح حزبه للرئاسة ورئيساً سابقاً للوزراء وزعيم حزب، إلى واشنطن للعمل سفيراً من قبل زعيم حزب آخر، مثل الرئيس كيم. ولكن الآن، وبعد أن أصبح يتحتم على كوريا أن تفعل ما يجب أن تفعله للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية، فإن الاختلافات بينى وبين السيد كيم أصبحت تافهة. فليس أمامنا خيارات كثيرة». كيف تقول «زورق واحد» أو «سباحة متوافقة متوازية» باللغة الكورية؟

كان مانموهان سينغ يشغل منصب وزير المالية فى الهند عندما قررت بلاده، فى عام 1991، التخلي عن سياسات تركيز السلطة الاقتصادية شبه الاشتراكية فى يد الدولة بعد أن سارت عليها طوال عشرات السنين، وأن تضع عليها قميص القيد الذهبى. كان

جالساً فى مكتبه بالبرلمان الهندى فى صيف عام 1998 حين كان يتحدث إلى عن فقدان السيطرة التى أحس بها بمجرد شروع الهند فى السير فى هذا الطريق فقال: «لقد شعرنا بأن هناك مميزات فى أن تكون لنا حرية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية، [ولكن] قدرة الحكومة على التسليم والسيطرة كانت تتقلص كلما انفتحت على العالم؛ فعندما يعمل المرء فى إطار اقتصاد عالمى فإن مراعاتك لوجود غيرك من المشاركين فى هذا الاقتصاد تصبح أكثر أهمية - سواء كانوا على صواب أو على خطأ. وعندئذ يكون عليك أن تأخذ هذه المراعاة وتجعلها مدخلاً مهماً فى اتخاذ قراراتك... لقد أصبح لدينا عالم ارتبطت فيه أقدارنا، ولكن اهتمامات وآمال [الهند بالتحديد] لا تؤخذ فى الاعتبار. وهذا يسبب كثير من القلق. ذلك أنك إذا كنت تضع سياسة لمعدل سعر الصرف أو سياسات نقدية فإن سياساتك تصبح ملحقة بما يفعله آلان جرينسبان. وذلك يقلل من درجة الحرية لديك، حتى إزاء السياسات المالية. وفى عالم أصبح فيه رأس المال متنقلاً على مستوى العالم لا تستطيع تبنى معدلات ضريبية تختلف كثيراً عن المعدلات السائدة فى الدول الأخرى، وعندما تكون العمالة متنقلة لن تستطيع أيضاً أن تنحرف عن الخط الذى تسير عليه أجور الآخرين. لقد حد ذلك من القدرة على المناورة.... لى صديق من دولة مجاورة أصبح هو أيضاً وزيراً لماليتها. اتصلت به فى يوم توليه هذا المنصب لتهنئته فقال، 'لا تهنئنى، فإننى مجرد نصف وزير والنصف الآخر موجود فى واشنطن'».

لا ترتدى كل الدول طوال الوقت قميص القيد الذهبى - فبعضها يلبسه جزءاً من الطريق أو فترة قصيرة من الوقت (الهند ومصر). وبعضها يرتديه ثم يخلعه (ماليزيا وروسيا). وبعضها يسعى إلى تهيئته ليتناسب مع ثقافته الخاصة ويترك بعض أزراره مفتوحة (ألمانيا واليابان وفرنسا). وبعضها يعتقد أنه يستطيع مقاومة مضايقاته كلها لأن لديه الموارد الطبيعية مثل البترول (إيران والمملكة العربية السعودية). وبعضها شديد الفقر

والعزلة، بحيث تستطيع حكوماتها إجبار شعوبها على أن يتقبل فقره، وبحيث تستطيع الإفلات بالباس شعوبها قميص قيد قديماً عادياً وليس قميص قيد ذهبي (كوريا الشمالية والسودان وأفغانستان).

يبد أنه بمضى الوقت يصبح من الصعوبة بمكان على الدول اجتناب ارتداء قميص القيد الذهبي هذا. وكلما أشرت إلى هذه النقطة في محاضراتي، ولا سيما لغير الأمريكيين، يأتيني ردود فعل على النحو التالي: «لا نحاول إقناعنا بأنه يجب علينا أن نرتدى قميص القيد وأن نندمج في أسواق عالمية. فلدينا ثقافتنا وقيمنا الخاصة بنا، وسوف نقوم بذلك بطريقتنا الخاصة وبالسعة التي نريدها. ونظريتك فيها حتمية أكثر مما يجب. لماذا لا نجتمع جميعاً ونتفق على نموذج مختلف، وأقل تقييداً لحرية الحركة؟»

وتكون إجابتي على مثل هذا السؤال: «إنني لا أقول أنه يتحتم عليك ارتداء قميص القيد. وإذا كانت ثقافتك وتقاليدك الاجتماعية تتعارض مع القيم الكامنة في هذا القميص، فإنني بالتأكيد أشعر بالتعاطف مع ذلك. ولكن ما أقوله هو: لقد كان نظام السوق العالمية والعالم السريع وقميص القيد الذهبي نتيجة لقوى تاريخية كبرى استطاعت بالفعل إعادة تغيير طريقة اتصالنا وطريقة استثمارنا لأموالنا وطريقة رؤيتنا للعالم بصورة جذرية. فإذا كنت تريد مقاومة هذه التغييرات، فهذا شأنك أنت. ولا بد أن يكون شأنك. ولكنك إذا اعتقدت أنه باستطاعتك مقاومة التغييرات بدون دفع ثمن باهظ، أو بدون بناء سور يرتفع باستمرار، إذن فإنك تغالط نفسك».

واليك السبب: إن ديموقراطيات التمويل والتكنولوجيا والمعلومات لم تنسف فقط جميع الأسوار التي تحمي النظم البديلة - بدءاً من الكتاب الأحمر الصغير لماو تسي تونغ إلى البيان الشيوعي إلى دول الرفاهية في أوروبا الغربية إلى

الرأسمالية المتهاونة لجنوب شرقى آسيا. بل إن هذه الديموقراطيات الثلاث ولدت مصدراً جديداً للقوة فى العالم - وهذا ما أطلق عليه اسم « القطيع الإلكتروني ».

يتكون هذا القطيع الإلكتروني من كل المتعاملين فى تجارة الأسهم والسندات والعملية غير المحددة ملامحهم الجالسين أمام شاشات الكمبيوتر فى أنحاء المعمورة، ينتقلون بأموالهم هنا وهناك بمجرد النقر على الماوس من الصناديق المشتركة إلى صناديق المعاشات إلى صناديق الأسواق الناهضة، أو الذين يجرون معاملاتهم التجارية عبر الإنترنت من بدرومات منازلهم. ويتكون أيضاً هذا القطيع من الشركات متعددة الجنسية الكبرى التى تنشر مصانعها الآن فى أنحاء العالم، وتنقلها بصفة مستمرة إلى الدول المنتجة الأكثر كفاءة والأقل تكلفة.

لقد تنامى حجم هذا القطيع بصورة قياسية بفضل ديموقراطيات التمويل والتكنولوجيا والمعلومات - بحيث بدأ يحل اليوم محل الحكومات باعتباره المصدر الأول لرأس المال اللازم لنمو الدول والشركات على السواء. وأصبح يتعين على أى دولة تسعى إلى تحقيق الازدهار فى نظام العولمة اليوم لا مجرد ارتداء قميص القيد الذهبى، وإنما يتعين عليها أيضاً أن تلتحم مع هذا القطيع الإلكتروني. هذا القطيع الإلكتروني يحب قميص القيد الذهبى؛ لأنه يجسد كل قواعد السوق الحرة الليبرالية التى يرغب هذا القطيع أن يراها موجودة فى دولة ما. وتلك الدول التى ترتدى قميص القيد الذهبى ولا تخلعه عنها تحصل على مكافأتها من هذا القطيع بتوفير رأس المال اللازم لنموها. أما تلك الدول التى لا ترتديه فإن هذا القطيع يعاقبها - إما أن يجتنبها القطيع وإما أن يسحب أمواله من هذه الدولة.

تعتبر وكالتا موديز إنفيسستورز سيرفيس وستاندارد وپورز بمثابة كلبى المطاردة بالنسبة للقطيع الإلكتروني. ذلك إن هاتين الوكالتين، لتحديد وضع الدول الائتماني، تجوبان سراً أنحاء العالم تكتشفان بالشم أحوال الدول باستمرار. ومن المفترض أنهما

تنبجان بصوت عال عندما تشعران بأن دولة ما تخلع عنها بهدوء قميص القيد الذهبي، (وذلك برغم أن وكالتى موديز وستاندارد وپورز تفقدان أحياناً أثر الرائحة أو يحاصرهما خضم تسارع الأحداث، مثلما حدث فى جنوب شرقى آسيا ولا تنبجان إلا بعد فوات الأوان).

هذا التفاعل بين القطيع الإلكتروني والدول الأمم وقميص القيد الذهبي، هو جوهر نظام العولمة الحالى. ولقد أدركت ذلك لأول مرة فى فبراير عام 1995، عشية أول زيارة يقوم بها الرئيس كلينتون لكندا. وكنت فى ذلك الوقت أعطى أخبار البيت الأبيض، وكنت أتابع، استعداداً لرحلة الرئيس، المقالات المنشورة فى صحيفة *فانانشيال تايمز* وغيرها من الصحف لمعرفة ما يشغل بال الكنديين قبل أول زيارة لهم من «الرجل القادم من الأمل». ولقد حيرنى أننى لم أجدهم يتحدثون عن زيارة رئيس الولايات المتحدة على الإطلاق. وكانوا بدلاً من ذلك منشغلين بزيارة قام بها من فوره «الرجل القادم من موديز». وكان البرلمان الكندى يناقش فى ذلك الوقت ميزانية البلاد. وكان قد وصل على التو إلى أوتاوا فريق من وكالة موديز وقرأ على وزير المالية الكندى وأعضاء البرلمان مرسوم الشغب. فقد أبلغهم فريق وكالة موديز أنهم إذا لم يصححوا من معدل العجز مقابل إجمالى الناتج المحلى ليتماشى مع المعايير والتوقعات الدولية، فسوف تهبط وكالة موديز بتصنيف ائتمانهم الحاصل على ثلاث درجات A، ومن ثم فإنه سوف يتعين على كندا وكل شركة كندية دفع معدلات فائدة أعلى للاقتراض من الخارج. وحتى يتسنى لوزير مالية كندا تجاوز هذه النقطة فقد أصدر بياناً أعلن فيه: «إن ضخامة حجم الدين الخارجى لكندا مقارنة بحجم اقتصادها يعنى فى حد ذاته أن كندا أصبحت سريعة التأثير بالانفعالات الملتهبة للأسواق المالية العالمية.. لقد تكبدنا خسارة ملموسة فى سيادتنا الاقتصادية». وبالنسبة لأولئك الكنديين الذين قد لا يدركون ما وصلت إليه الأمور فقد قالها لهم وزير المالية بول مارتين بصراحة أكبر، «لقد أصبحنا رهائن حتى مقلة أعيننا». كلا، لم يكن الكنديون يعيرون «الرجل القادم

من الأمل» أدنى انتباه. لقد كان ذلك «الرجل القادم من موديز»، والقطيع الإلكتروني هم كل ما يستحوذ على الاهتمام.

فمن أين أتى هذا القطيع، وكيف أصبح قوة كبرى على هذا النحو بحيث يستطيع أن يرعب أو يثرى الدول الأمم وكأنه قوة عظمى تماماً؟